تقرير التطورات النقدية والمصرفية الربع الأول 2020م



وكالة الأبحاث والشئون الدولية



جدول المحتويات

رقم الصفحة	الجزء
3	الملخص التنفيذي
4	أولًا : السياسة النقدية
4	1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني
4	1-2 أسعار الفائدة
4	ثانيًا : التطورات النقدية
4	2-1 عرض النقود
5	2-2 القاعدة النقدية
5	ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي
5	رابعًا: تطورات النشاط المصرفي
5	4-1 الودائع المصرفية
6	4-2 موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
6	4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
7	4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام
9	4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
9	4-6 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي
10	خامسًا : القطاع الخارجي
11	سادسًا : تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي
12	سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية
12	ثامنًا : صناديق الاستثمار
13	تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول 2020م
14	عاشرًا : الإجراءات والتطورات التنظيمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)

الملخص التنفيذي

قررت مؤسسة النقد خلال الربع الأول من عام 2020م خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة المئة، وكذلك قررت خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Reverse Repo Rate) من 2.25 في المئة الى 1.0 في المئة. الشراء (Repo Rate) من 2.25 في المئة الى 1.0 في المئة. واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة. كما استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار 3.0 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2020م. وانخفض متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الأول من عام 2020م ليصل إلى

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبتـه 1.2 في المئة، وارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة بلغت نحو 4.9 في المئة. وتشير بيانات المركز المالي للمؤسسة إلى تسجيل إجمالي الأصول الاحتياطية لمؤسسة النقد خلال الربع الأول من عام 2020م انخفاضًا ليبلغ 1,775.2 مليار ربال.

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 0.8 في المئة ليبلغ نحو 1,810.5 مليار ريال. وبلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام 2020م حوالي 2,724.6 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 3.6 في المئة.

وارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة بلغت نحو 5.5 في المئة لتبلغ 2,101.0 مليار ريال. وتشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام 2019م مقداره 46.6 مليار ريال مقارنة بفائض مقداره 60.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2018م.

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 10.6 في المئة (1,462.4 مليار ريال) لتبلغ 15,311.6 مليار ريال، وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام 2020م ما يقارب 497.7 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 176.2 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدي.

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضًا ربعيًا في نهاية الربع الأول من عام 2020م بنسبة 22.5 في المئة ليبلغ 6,505 نقطة. وارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الرابع من عام 2019م بنسبة 16.6 في المئة (22.7 مليار ريال) ليبلغ 160.0 مليار ريال.

أولًا: السياسة النقدية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في اتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية ودعم المصارف المحلية للقيام بدورها التمويلي في الاقتصاد المحلي.

1-1 معدل العائد والاحتياطي القانوني

قررت المؤسسة خلال الربع الأول من عام 2020م خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس خفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Reverse Repo Rate) من 1.75 في المئة، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من 2.25 في المئة الى 1.00 في المئة تدريجيًا، ويأتي ذلك استمرارًا لنهج المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم الاقتصاد المحلى، نظير التطورات العالمية الأخيرة.

وقد بلغ المتوسط اليومي لما قامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء نحو 592 مليون ريال خلال الربع الأول من عام 2020م مقابل 961 مليون ريال خلال الربع الرابع من عام 2019م، فيما بلغ المتوسط اليومي لاتفاقيات إعادة الشراء المعاكس نحو 84.9 مليار ريال للربع الأول من عام 2020م مقارنة بنحو 56.0 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2019م.

واستقرت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب عند 7.0 في المئة، وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند 4.0 في المئة.

2-1 أسعار الفائدة

استمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الاشتراك الأسبوعي للبنوك المحلية في أذونات المؤسسة بمقدار 3.0 مليار ريال خلال الربع الأول من عام 2020م، لتشجيع المصارف المحلية على توجيه السيولة نحو الإقراض. وانخفض متوسط أسعار

الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) في الربع الأول من عام 2020م، ليصل إلى 1.8862 في المئة. وبلغ الفارق بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالريال (SAIBOR) والدولار (LIBOR) لفترة ثلاثة أشهر خلال الربع الأول لعام 2020م، نحو 36 نقطة أساس لصالح الريال مقارنة بنحو 33 نقطة أساس في الربع السابق. واستقر سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي عند سعره الرسمي البالغ 3.75 ريال.

ثانيًا: التطورات النقدية

<u>1-2 عرض النقود</u>

سجّل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن3) خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبت 1.2 في المئة (23.9 مليار ريال) مقارنةً بارتفاع نسبته 5.2 في المئة (97.7 مليار ريال) في الربع السابق. كما حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 9.8 في المئة (رسم بياني مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 1).

وبتحليل مكونات عرض النقود (ن3) خلال الربع الأول من عام 2020م، يُلاحظ ارتفاع عرض النقود بتعريفه الضيق (ن1) بنسبة بلغت نحو 6.0 في المئة (76.8 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,365.1 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 67.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3)، مقارنةً بارتفاع نسبته 0.6 في المئة (7.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.8 في المئة (43.9 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. أما عرض النقود (ن2) فقد سجل خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 2.8 في المئة (2.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,825.4 مليار ريال مشكلةً ما نسبته مليار ريال) ليبلغ نحو 1,825.4 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 90.9 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) مقارنة بارتفاع

نسبته 4.6 في المئة (78.4 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 10.6 في المئة (174.3 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

2-2 القاعدة النقدية

ارتفعت القاعدة النقدية خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 4.9 في المئة (16 مليار ريال) لتبلغ 340.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.8 في المئة (2.7 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 6.3 في المئة في الربع السابق، وحققت ارتفاعًا سنويًا نسبته 6.3 في المئة وبتحليل مكونات القاعدة النقدية، يلاحظ أن الودائع لدى المؤسسة في الربع الأول من عام 2020م ارتفعت بنسبة 1.7 في المئة (1.8 مليار ريال) لتبلغ نحو 108 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.1 في المئة (2.2 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 2.1 في المئة (2.2 مليار ريال) ليبلغ مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. كما سجل النقد في الصندوق ارتفاعًا نسبته 16.5 في المئة (4.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 34.2 مليار ريال) ليبلغ نحو 34.2 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 16.5 في المئة (4.8 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 14.5 في المئة (4.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام 14.5 في المئة (4.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام 14.5 في المئة (4.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام 14.5 في المئة (4.3 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام

السابق. بينما ارتفع النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 5.0 في المئة (9.4 مليار ريال) ليبلغ نحو 198.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.5 في المئة (0.9 مليار ريال) في الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 7.5 في المئة (13.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

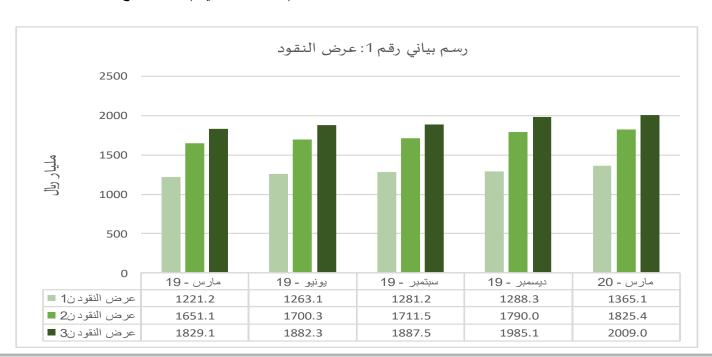
ثالثًا: تطورات المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

تشير بيانات المركز المالي للمؤسسة إلى انخفاض إجمالي موجودات المؤسسة خلال الربع الأول من عام 2020م لتبلغ نحو 1,823.7 مليار ريال. كما تراجع إجمالي الأصول الاحتياطية لدى المؤسسة خلال الربع الأول من عام 2020م ليبلغ نحو 1,775.1 مليار ريال.

رابعًا: تطورات النشاط المصرفي

1-4 الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 0.8 في المئة (14.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,810.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.7 في المئة (96.7 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعًا



سنويًا نسبته 10.1 في المئة (166.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وبتحليل مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الأول من عام 2020م، يتضح ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 6.1 في المئة (67.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,166.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.6 في المئة (6.2 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحققت الودائع تحت الطلب ارتفاعًا سنويًا نسبته 12.5 في المئة (130 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. في المقابل، انخفضت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 8.2 في المئة (41.4 مليار ريال) لتبلغ 460.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 16.6 في المئة (71.3 مليار ربال) خلال الربع السابق، في حين حققت ارتفاعاً سنويًا نسبته 7.1 في المئة (30.4 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضًا بنسبة 5.9 في المئة (11.5 مليار ربال) لتبلغ 183.7 مليار ربال مقارنة بارتفاع نسبته 10.9 في المئة (19.2 مليار ريال) خلال الربع السابق، فيما حققت انخفاضًا سنويًا نسبته 3.2 في المئة (5.7 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 2).

2-4 موجودات ومطلوبات المصارف التجاربة

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام 2020م حوالي 2,724.6 مليار ريال، مسجلًا بذلك ارتفاعًا بنسبة 3.6 في المئة (93.5 مليار ريال)، مقابل ارتفاع نسبته 5.0 في المئة (124.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 13.6 في المئة (326.7 مليار ريال).

4-3 الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 5.5 في المئة (13.4 مليار ريال) لتبلغ حوالي 257.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.5 في المئة (5.8 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد ارتفاعاً سنويًا نسبته 16.3 في المئة (36.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق، وشكلت الأصول الأجنبية للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول من عام 2020م ما نسبته 9.4 في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 9.3 في المئة في نهاية الربع السابق. وسجلت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 7.1 في المئة (12.3 مليار ريال) لتبلغ حوالي 185.5 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 4.8 في المئة (8.0 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجلت ارتفاعاً سنوياً نسبته 50.6 في المئة (62.3 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق، مشكلة بذلك ما نسبته 6.8 في المئة من إجمالي مطلوبات المصارف التجارية مقارنةً بما نسبته 6.6 في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافى الأصول الأجنبية للمصارف التجاربة بنهاية الربع الأول من عام 2020م بنسبة 1.5 في المئة (1.1 مليار ربال) ليبلغ 71.6 مليار ربال مقارنةً بانخفاض نسبته 3.0 في المئة (2.2 مليار ريال) خلال الربع السابق. وشهد صافى الأصول الأجنبية للمصارف انخفاضًا سنويًا نسبته 26.8 في المئة (26.2 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 3).

4-4 مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام (ويشمل الحكومي وشبه الحكومي) خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 5.5 في المئة (2,101.0 مليار ريال) لتبلغ 2,101.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.4

في المئة (65.9 مليار ريال) في الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا بنسبة 13.3 في المئة (247.3 مليار ريال). وارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والعام من إجمالي الودائع المصرفية إلى 116.0 في المئة مقارنة بنسبة 110.9 في المئة في نهاية الربع السابق.

4-4-1 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص

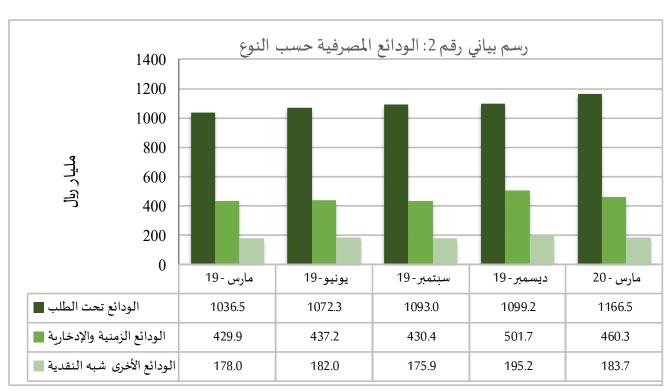
ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 5.6 في المئة (87.0 مليار ريال) لتبلغ نحو 1,633.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.2 في المئة (47.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.8 في المئسة. (172.7 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. كما ارتفعت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول من عام 2020م إلى 90.2 في المئة، مقارنة بنسبة 86.1 في المئة في نهايسة الربع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-2 مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام

ارتفعت مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 5.0 في المئة (22.2 مليار ريال) لتبلغ حوالي 467.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 4.3 في المئة (18.4 مليار ريال) خلال الربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبت 19.0 في المئة (74.5 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع العام إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام العام إلى حوالي 25.8 في المئة مقارنة بنسبة 24.8 في المئة في نهاية الربع اللابع السابق (رسم بياني رقم 4).

4-4-3 مطلوبات المصارف التجارية حسب النشاط الاقتصادي

ارتفع إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 5.2 في المئة (81.2 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,633.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.4 في المئة (51.5 مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 11.8 في المئة



(172.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

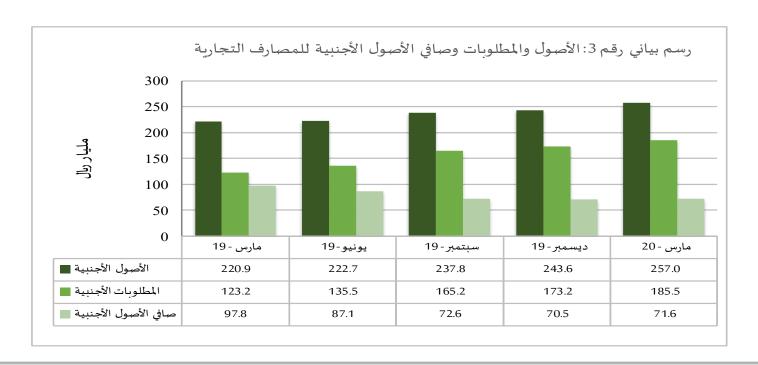
وبتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2020م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 11.9 في المئه. 17.1 مليار ريال)، ولقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 17.0 في المئة (10.4 مليار ريال)، ولقطاع البناء والتشييد بنسبة 6.0 في المئة (5.6 مليار ريال)، ولقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة 7.4 في المئة (11.6 مليار ريال)، ولقطاع النقل والاتصالات بنسبة 4.5 في المئة (8.8 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 7.7 في المئة (1.5 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 7.7 في المئة (42.6 مليار ريال)، ولقطاع التعدين والمناجم بنسبة 4.6 في المئة (1.5 مليار ريال)، ولقطاع التمويل بنسبة 4.6 في المئة (1.9 مليار ريال). ولقطاع التمويل بنسبة 4.6 في المئة (1.9 مليار ريال). الممنوح لقطاع التجارة بنسبة 1.0 في بنسبة في حين انخفض الائتمان الممنوح لقطاع الحكومي وشبه الحكومي بنسبة المئة (2.9 مليار ريال).

وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال خلال الربع الأول من عام 2020م مقارنة بالربع السابق، فقد حقق الائتمان

المصرفي طويل الأجل ارتفاعًا نسبته 8.8 في المئة (55.8 مليار ريال) ليبلغ نحو 690.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 10.8 في المئة (62.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي متوسط الأجل ارتفاعًا نسبته 5.8 في المئة (13.6 مليار ريال) ليبلغ 248.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة (5.1 مليار ريال) خلال الربع السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعًا نسبته السابق، وشهد الائتمان المصرفي قصير الأجل ارتفاعًا نسبته 1.7 في المئة (11.8 مليار ريال) ليبلغ 695.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 2.3 في المئة (15.8 مليار ريال) في الربع السابق.

4-5 الاحتياطيات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 8.2 في المئة (28.0 مليار ريال) ليبلغ حوالي 371.0 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 0.6 في المئة (2.1 مليار ريال) في الربع السابق، وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 5.9 في المئة (20.8 مليار ريال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. وارتفعت نسبة رأس مال واحتياطيات



المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول من عام 2020م إلى 20.5 في المئة مقارنة بما نسبته 19.1 في المئة في الربع السابق. وبلغت أرباح المصارف التجارية في الربع الأول من عام 2020م حوالي 13.7 مليار ريال مقارنة بنحو 11.8 مليار ريال في الربع السابق، أي بارتفاع نسبته 16.1 في المئة (1.9 مليار ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته 14.1 في المئة (1.9 مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 2071 فرعًا في نهاية الربع الأول من عام 2020م، أي بانخفاض قدره خمسة فروع مقارنة بالربع السابق، بينما ارتفع عدد الفروع بمقدار ستة فروع مقارنة مع الربع المقابل من العام السابق.

6-4 مشتريات ومبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

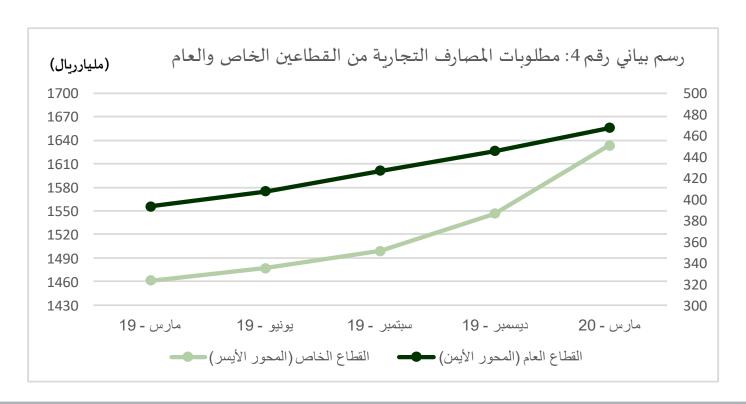
1-6-4 مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مشتريات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 3.5 في المئة

(32.0 مليار ريال) ليبلغ حوالي 892.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع طفيف نسبته 0.3 في المئة (2.4 مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل ارتفاعًا سنويًا نسبته 19.9 في المئة (148.3 مليار ريال). وبمقارنة إجمالي المشتريات من المصارف المحلية بالربع السابق يلاحظ ارتفاعه بنسبة 20.4 في المئة (23.0 مليار ريال)، كما ارتفعت المشتريات من مؤسسة النقد بنسبة 60.1 في المئة (74.4 مليار ريال). في المقابل، انخفضت المشتريات من المصارف الخارجية بنسبة 19.8 في المئة (16.3 مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من العملاء بنسبة 5.6 في المئة (7.1 مليار ريال)، وانخفضت المشتريات من العملاء من مصادر أخرى بنسبة 63.1 في المئة (63.1 مليار ريال)

2-6-4 مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي

انخفض إجمالي مبيعات المصارف التجارية من النقد الأجنبي خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 7.2 في المئة (61.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 801.7 مليار ريال) مقارنــة بارتفاع نسبته 2.5 في المئـة (21.0 مليار ريال) خلال الربع



السابق. وسجلت المبيعات ارتفاعًا سنويًا نسبته 15.5 في المئة (107.8 مليار ربال) مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق.

وبمقارنة إجمالي مبيعات المصارف من النقد الأجنبي بالربع السابق يلاحظ ارتفاع المبيعات لمؤسسة النقد بنسبة 137.5 في المئة (2.8 مليار ريال)، في حين انخفضت المبيعات لجهات حكومية بنسبة 97.0 في المئة (11.9 مليار ريال)، والمبيعات لمصارف خارج المملكة بنسبة 3.8 في المئة (13.4 مليار ريال)، والمبيعات لعملاء آخرين في المملكة بنسبة 9.5 في المئة (16.4 مليار ريال). والمبيعات للوزرات والبلديات بنسبة 43.3 في المئة (22.8 مليون ريال). والمبيعات للمصارف المحلية في المئة (22.8 مليون ريال). والمبيعات المنسوبة لأغراض محددة (السفر إلى الخارج، التحويلات الشخصية، مقاولون أجانب، وتمويل الواردات والاستثمارات الخارجية) بنسبة 5.2 في المئة (5.0 مليار ريال).

خامسًا: القطاع الخارجي

التجارة الخارجية

انخفضت قيمة الصادرات في الربع الرابع من عام 2019م بنسبة 17.4 في المئة لتبلغ نحو 239.5 مليار ريال مقارنةً بنحو 290.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2018م، حيث انخفضت قيمة الصادرات النفطية بنحو 19.1 في المئة لتبلغ 185.7 مليار ريال، وانخفضت الصادرات الأخرى بنحو 11.3 في المئة (تشمل إعادة التصدير) لتبلغ 53.8 مليار ريال. فيما ارتفعت قيمة الواردات (سيف) في الربع الرابع من عام 2019م لتبلغ بنسبة 20.6 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من عام 2018م لتبلغ نحو 20.5 مليار ريال.

ميزان المدفوعات

1-5 الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية إلى تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الربع الرابع من عام 2019م مقداره 46.6 مليار ريال مقارنةً بفائض مقداره 60.2 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2018م. ويعود تحقيق هذا الفائض إلى تحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات قدره 72.8 مليار ريال مقارنةً بفائض قدره 94.3 مليار في الربع المقابل من عام 2018م، حيث سجل ميزان السلع فائضًا قدره 120.3 مليار ربال بالرغم من انخفاض الصادرات السلعية بنسبة 17.4 في المئة لتبلغ 239.5 مليار ريال مقارنة بحوالي 290.1 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2018م، وبالرغم من ارتفاع الواردات السلعية (فوب) بنسبة 2.5 في المئة لتبلغ 119.3 مليار ريال مقارنة بنحو 116.3 مليار ريال في الربع المقابل من عام 2018م. كما تحسن عجز حساب الخدمات من 79.5 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2018م إلى 47.5 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2019م. وارتفاع فائض ميزان الدخل الأولى في الربع الرابع من عام 2019م إلى نحو 7.4 مليار ريال مقارنة بحوالي 4.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، وانخفض عجز حساب الدخل الثانوي بنسبة 12.5 في المئة ليصل إلى حوالي 33.6 مليار ريال مقابل 38.4 مليار ربال في الربع الثالث من العام السابق.

2-5: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي خلال الربع الرابع من عام 2019 م تدفقًا للخارج بقيمة 1.7 مليار ريال مقابل تدفق للخارج بنحو 2.9 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

3-5: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة خلال الربع الرابع من عام 2019م بقيمة 8.0 مليار ربال، وذلك بسبب ارتفاع قيمة صافى حيازة الأصول المالية في الخارج بمبلغ 11.9 مليار ربال عن قيمة صافى تحمّل الخصوم في الداخل والتي قدرت بحوالي 3.9 مليار ربال. ارتفع صافى استثمارات الحافظة بمبلغ 3.9 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 10.6 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق. وارتفع صافى الاستثمارات الأخرى بمبلغ 38.7 مليار ريال، مقابل ارتفاع بمبلغ 45.1 مليار ريال، في الربع المقابل من العام السابق. وسجل صافى الأصول الاحتياطية انخفاضاً بمبلغ 3.8 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2019م مقابل انخفاض بمبلغ 39.8 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق، حيث انخفضت الأصول الاحتياطية الأخرى بمبلغ 4.9 مليار ريال (الناتج من انخفاض بند عملة وودائع بمبلغ 10.1 مليار ربال بالرغم من ارتفاع بند الاستثمار في الأوراق المالية بمبلغ 5.2 مليار ريال) مقابل انخفاض بمبلغ 40.3 مليار ريال في الربع المقابل من العام السابق.

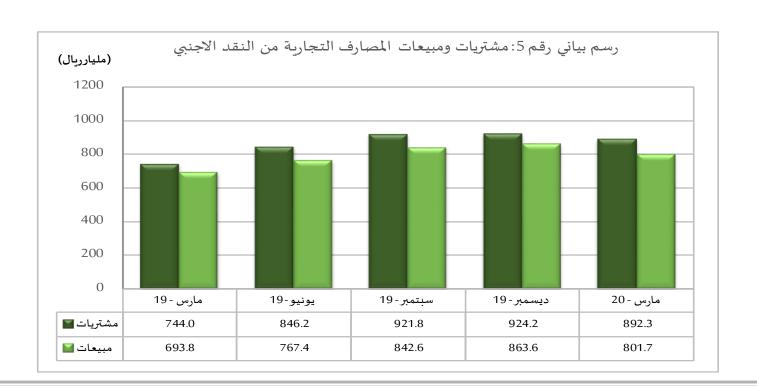
سادسًا: تطورات التقنية المصرفية والشمول المالي

<u>6-1 نظام سریع</u>

ارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات نظام سريع خلال الربع الأول من عام 2020م بنسبة 10.6 في المئة الربع الأول من عام 2020م بنسبة 15,311.6 في المئة مجموع قيم المدفوعات المفردة 14,523.3 مليار ريال، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة حوالي 775.4 مليار ريال، وبلغ مجموع مدفوعات العملاء نحو 1,926.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 18.8 في المئة عن الربع السابق. وبلغ إجمالي قيمة المدفوعات ما بين المصارف 13,372.7 مليار ريال، بارتفاع نسبته 16.6 في المئة عن الربع السابق.

<u>2-6</u> مدى

بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول من عام 2020م ما يقارب 497.7 مليون عملية بإجمالي سحوبات نقدية قدرها 176.2 مليار ريال شملت عمليات المصارف وعمليات مدى. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة نقاط البيع خلال الربع الأول من عام 2020م



نحو 544.0 مليون عملية بإجمالي مبيعات قدرها 79.3 مليار ريال. كما بلغ إجمالي عدد أجهزة الصرف الآلي حوالي 18.9 ألف جهاز في نهاية الربع الأول من عام 2020م، وبلغ عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة من المصارف المحلية نحو 31.8 مليون بطاقة. فيما بلغ عدد أجهزة نقاط البيع في نهاية الربع الأول من عام 2020م حوالي 472.2 ألف جهاز.

3-6 المقاصة

وبالنسبة لإحصاءات المقاصة للربع الأول من عام 2020م، فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) حوالي 664 ألف شيكًا بقيمة إجمالية بلغت 571.6 مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات نحو 571.6 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 52.1 مليار ريال، فيما بلغ عدد الشيكات بين المصارف حوالي 92.3 ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت 34.7 مليار ريال.

سابعًا: تطورات سوق الأسهم المحلية

حقق المؤشر العام لأسعار الأسهم انخفاضًا ربعيًا في نهاية الربع الأول من عام 2020م بنسبة 22.5 في المئة ليبلغ 6,505 نقطة، مقارنةً بارتفاع نسبته 3.7 في المئة في الربع السابق، وحقق انخفاضًا سنويًا نسبته 26.2 في المئة مقارنةً في الربع المقابل من العام السابق. فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الأول من عام 2020م بنسبة 31.4 في المئة ليبلغ حوالي الربع المابر سهم، مقارنةً بارتفاع نسبته 17.3 في المئة خلال الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته الربع السابق. وحقق عدد الأسهم المتداولة ارتفاعًا سنويًا نسبته القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الأول من عام 2019م. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال الربع الأول من عام 2019م بنسبة 17.4 في المئة لتبلغ نحو 272.9 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 11.5 في المئة مقارنةً بالربع السابق، وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 54.2 في المئة مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الأول من عام 2020م بنسبة 16.2 في المئة لتبلغ 7.6 مليار ريال مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 372.9 في المئة في نهاية الربع السابق، فيما حققت القيمة السوقية للأسهم ارتفاعًا سنويًا بنسبة 262.3 في المئة مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الأول من عام 2020م ارتفاعًا نسبته المئة ليبلغ حوالي 12.2 مليون صفقة، مقارنة بارتفاع نسبته 1.32 في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته 87.6 في المئة في الربع السابق، وسجل عدد الصفقات ارتفاعًا سنويًا نسبته 87.6 في المئة مقارنـة بالربع المقابل من العام السابق (رسم بياني رقم 6).

ثامنًا: صناديق الاستثمار

ارتفع إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار في الربع الرابع من عام 2019م بنسبة قبل شركات الاستثمار في الربع الرابع من عام 160.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.8 في المئة (11.1 مليار ريال) في الربع السابق. في حين حقق ارتفاعًا سنويًا نسبته 43.0 في المئة (48.1 مليار ريال) مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق.

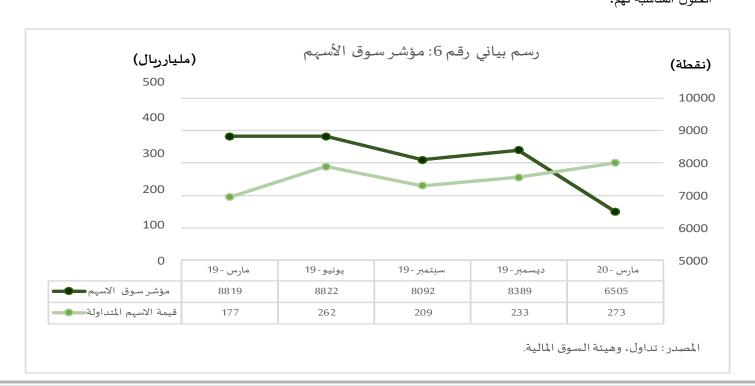
وبتحليل إجمالي صناديق الاستثمار، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية في الربع الرابع من عام 2019م بنسبة 17.8 في المئة (20.2 مليار ريال) لتبلغ 133.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.9 في المئة (8.3 مليار ريال) في الربع السابق، وحققت الأصول المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته 42.5 في المئة (39.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. وسجلت الأصول الأجنبية خلال الربع الرابع من عام 2020م ارتفاعًا نسبته 10.7 في المئة (2.6 مليار ريال) لتبلغ 26.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 13.4 في المئت (2.8 مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت ارتفاعًا سنويًا نسبته 45.6 في المئة (8.8 مليار ريال) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق.

وانخفض عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية في الربع الرابع من عام 2019م بنسبة 1.1 في المئة (3.6 ألف مشترك) ليبلغ نحو 329.7 ألف مشترك، مقارنة بانخفاض نسبته 0.6 في المئة (ألفي مشترك) في الربع السابق، وسجل عدد المشتركين انخفاضًا سنويًا نسبته 0.9 في المئة (2.8 ألف مشترك) مقارنة بالربع المقابل من العام السابق. أمّا بالنسبة لعدد الصناديق العاملة فقد سجلت ارتفاعًا بنحو صندوق واحد لتبلغ الصناديق في الربع الرابع من عام 2019م مقارنة بالربع السابق.

تاسعًا: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول من عام 2020م

♦ قامت المؤسسة بإصدار قواعد ودليل لإدارة القروض محتملة التعثر الممنوحة للأشخاص الاعتباريين، بهدف دعم البنوك والمصارف على مراقبة القروض التي تظهر عليها مؤشرات تعثر وكذلك بهدف تنظيم إجراءات إعادة هيكلة تلك القروض، بالإضافة إلى تعزيز المعاملة العادلة مع العملاء وتقديم الحلول المناسبة لهم.

- ♦ قامت المؤسسة بإصدار التحديث الأول لقواعد الأطراف ذوي العلاقة الهادفة إلى تنظيم تعرضات البنوك تجاه الأطراف التي تربطهم علاقة مع البنوك وذلك بهدف تفادي تضارب المصالح لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.
- ♦ قامت المؤسسة بإصدار تعليمات المعالجة التنظيمية لتعرضات البنوك مع مراكز مقاصة الأوراق المالية (CCPs)، والهادفة إلى تنظيم تعرضات البنوك المصارف مع مراكز مقاصة الأوراق المالية.
- ♦ قامت المؤسسة بتحديث الصيغة النموذجية لعقد التمويل العقاري بصيغة المرابحة للأفراد، والصيغة النموذجية لعقد التمويل العقاري بصيغة الإجارة للأفراد حرصاً على تحقيق أهداف الصيغ النموذجية لعقود التمويل العقاري للأفراد، ومراعاة حقوق الأطراف ذات العلاقة.
- ♦ قامت المؤسسة بتحديث الصيغة النموذجية لعقد الايجار التمويلي للمركبات للأفراد حرصاً على تحقيق أهداف الصيغة النموذجية لعقد الايجار التمويلي للمركبات للأفراد، ومراعاة حقوق الأطراف ذات العلاقة.



- ♦ قامت المؤسسة بإصدار تعليمات الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات المالية والتي تهدف إلى تعزيز الدور الإنساني للمؤسسات المالية العاملة في المملكة والتشجيع على تطوير الخدمات المالية المقدمة لعملائها من الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ♦ قامت المؤسسة بإصدار ضوابط أمر الدفع المستديم لصالح ممول عقاري بهدف وضع الحد الأدنى من الضوابط التي يتعين الالتزام بها عند تقديم هذه الخدمة أو الاستفادة منها، وللمساهمة في إتاحة الخيارات التمويلية المختلفة للعملاء والخفض من مخاطر التعثر في السداد.
- ♦ قامت المؤسسة بإصدار تعليمات أوقات فروع البنوك والمصارف ومراكز الخدمة الذاتية ومراكز التحويل في المجمعات التجارية، بهدف إتاحة تمديد ساعات عمل في هذه الفروع والمراكز وفق ضوابط محددة بما يتفق مع الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

عاشرًا: الإجراءات والتطورات التنظيمية لمواجهة آثار فيروس كورونا المستجد (COVID-19)

1-10 أهم إجراءات المؤسسة لمواجهة آثار فيروس كورونا المستجد

انطلاقًا من دور مؤسسة النقد العربي السعودي في تفعيل أدوات السياسة النقدية وتعزيز الاستقرار المالي في اقتصاد المملكة، بما في ذلك من تمكين القطاع المالي من دعم نمو القطاع الخاص في ظل هذه الأزمة ودعم جهود حكومتنا الرشيدة –أيدها الله– في مكافحة فيروس كورونا المستجد ((COVID-19)) وتخفيف آثاره المالية والاقتصادية، قامت المؤسسة على إعداد برنامج تصل قيمته في المرحلة الحالية إلى نحو 50 مليار ريال، يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات تتضمن ما يلى:

- ♦ دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال تأجيل الدفعات بإيداع مبلغ يصل إلى 30 مليار ريال لصالح البنوك وشركات التمويل مقابل تأجيل دفع مستحقات القطاع المالي على قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر، وتمويل الإقراض الميسر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمبلغ يصل إلى 13.2 مليار ريال وذلك لدعم استمرارية الأعمال ونمو القطاع خلال المرحلة الحالية، بالإضافة إلى دعم ضمانات التمويل الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق إيداع مبلغ يصل إلى 6 مليارات ريال لصالح جهات التمويل لتمكينها من إعفاء هذه المنشآت من تكاليف برنامج كفالة ودعم التوسع في التمويل خلال عام 2020م.
- ♦ دعم رسوم مدفوعات عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية لجميع المتاجر ومنشآت القطاع الخاص وتكفل المؤسسة بدفعها لصالح مقدمي الخدمة لمدة 3 أشهر بقيمة إجمالية تجاوزت 800 مليون ربال.
- ♦ دعم تمويل المنشآت المتضررة جرّاء أخذ التدابير الاحترازية
 التي تم تبنيها في مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- ♦ وجهت المؤسسة البنوك والمصارف كافة بتأجيل سداد أقساط ثلاثة أشهر لكافة المنتجات التمويلية دون أي تكلفة أو رسوم إضافية للعاملين السعوديين المشمولين بالدعم الحكومي وفقاً لنظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند) ابتداءً من شهر أبريل من العام 2020م.

2-10 أهم التطورات التنظيمية لمواجهة فيروس كورونا المستجد

- بغرض منح القطاع المصرفي القدرة التشغيلية اللازمة للتركيز
 على الاستجابة لآثار انتشار الفيروس ودعم القطاعات
 الاقتصادية المتضررة، قامت المؤسسة بتأجيل إصدار وتطبيق
 عدد من التعليمات حتى وقت لاحق.
- ♦ أصدرت المؤسسة تعميماً للمؤسسات المالية لإنشاء لجنة

داخلية رسمية لإدارة مخاطر كورونا (COVID-19) حيث يكون دور اللجنة أن تضع خطة مناسبة لإدارة مخاطر الفيروس حيث تشمل الجوانب الرئيسية التالية: ترتيبات العمل البديلة، وتدابير صحة الموظفين، وخيارات التكنولوجيا، خطط الاتصالات وغيرها. كما يحتوي التعميم على متطلبات تحديث خطط إدارة استمرارية الأعمال (BCMs) للأخذ بالاعتبار التأثيرات الناتجة عن كورونا (COVID-19).

- ♦ قامت المؤسسة بإصدار ضوابط تنظيم عمل المؤسسات المالية "عن بعد"، انطلاقاً من دور المؤسسة الرقابي والاشرافي في تطبيق الإجراءات الرقابية والاحترازية الصادرة عن الجهات المختصة لمكافحة انشار فيروس كورونا (COVID-19)، وحفاظا على سلامة موظفي المؤسسات المالية وعملائها مع استمرار تقديم الخدمات المصرفية والمالية كافة بمختلف الوسائل المتاحة.
- ♦ قررت المؤسسة تعليق تجميد حسابات العملاء البنكية لمدة 30 يوماً وفق لحالات محددة، ورفع حد الشراء لخدمة مدى أثير دون الحاجة لإدخال الرقم السري، ورفع الحد الأعلى المسموح به لتغذية المحفظة الإلكترونية إلى 20 ألف ريال شهريا وتأجيل أقساط العاملين في المجال الصحي الحكومي والخاص الذين لديهم تسهيلات ائتمانية (عقارية، استهلاكية، تمويل تأجيري) لمدة 3 أشهر ابتداءً من شهر أبريل.
- ◆ حددت المؤسسة التزامات البنوك والمصارف تجاه الأفراد والقطاع الخاص والإجراءات المتوقع اتخاذها لصالح المتأثرين من انتشار كورونا (باستثناء المنشآت التي تملك فيها الجهات الحكومية وشبه الحكومية).





